الحزب الوطني الديمقراطي واثره في الحياة النيابية العراقية

(١٩٤٦ – ١٩٥٤)

م . انوار ناصر حسين

المقدمة :-

شهدت الساحة العراقية ظهور الكثير من الحركات والتيارات السياسية والاحزاب ، كان لبعضها امتدادات تاريخية في العراق ، والبعض الاخر اسس في الخارج بفعل شخصيات سياسية ذات جذور نضالية عميقة معروفة بحب الوطن ، لاسيما الاحزاب التي كان لها اثرا في تاريخ العراق السياسي مثل الحزب الوطني الديمقراطي .

بدا تاسيسه منذ ظهور الحركة الوطنية في العراق الحديث متخذا من الصحافة وسيلة لتنظيم الصفوف وايصال الافكار وتوضيحها للجماهير ، وقد نمت جذوره في تربة الاهالي وتفرعت فيها والتي ظهرت على ايدي بعض المثقفين ذوي التطلعات الاصلاحية ، والذين اصدروا صحيفة الاهالي بوصفها لسان حال الحزب ، التي شقت طريقها بصعوبة بالغة في كفاحها من اجل الديمقراطية وكسبت شهرة بالغة ليس في العراق فحسب ، بل في سائر البلاد العربية .

وتولى رئاسة الحزب كامل الجادرجي الذي خاض مع الحزب غمار المعارضة العنيفة ضد العهد الملكي واوضاعه الدكتاتورية واستمر مهاجما للفساد والاضطهاد والذي قدم على اثره للمحاكمة مرات عديدة ، كما لوحق اعضاء الحزب بشدة وسجن الكثير منهم مما ادى الى تجميد نشاطه وتعطيل دوره النضالي.

وكان من ابرز مواقفه الوطنية ، هو احتجاجه على تعديل المعاهدة العراقية البريطانية وما نشر من نصوص معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨ ، التي عد اقرارها (اعتداءا صريحا على كيان العراق وسيادته ومستقبله السياسي ، وحائلا دون نموه

القومي ، ودون تحقيق امانيه الوطنية) . مطالبا الشعب العراقي باحباط المشروع الاستعماري ، كما اصدر بيانا طالب فيه الحكومة بالاستجابة لرغبات الشعب .

كما شهد عام ١٩٥٢ نشاطا سياسيا للحزب عن طريق تقديم مذكرات سياسية شاركت فيها الهيئات السياسية ، اذ انفجر السخط الشعبي بانتفاضة الثاني والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٢ ، والتي تخللتها هتافات نددت بسقوط العهد الملكي وتكوين وزارة وطنية .

وكان للحزب اثرا كبيرا في الحياة النيابية ، اذ شارك في الانتخابات النيابية ، بدواعي الواجب الوطني مؤكدا ان الكفاح بين الرجعية والديمقراطية والمطالبة بالانتخابات المباشرة واجب اعضاء الحزب في المعركة الانتخابية ، وعد الحريات الدستورية حقا من الحقوق الاساسية ، ودعاهم الى الاستجابة للعمل على تحقيق اهدافهم ، وعدها صفحة من صفحات الكفاح من اجل الحرية لنيل الشعب حقوقه المغتصبة .

وقد داب الحزب على تعريف الاجيال بالتضحيات الكبير التي قدمتها الحركة الوطنية في سبيل التحرر والديمقراطية والاسهام في اشاعة ثقافة وطنية ديمقراطية.

اولا – نشاة الحزب الوطني الديمقراطي :-

القى عبد الاله الوصي [١] ، على عرش العراق في السابع والعشرين من كانون الاول ١٩٤٥ خطابا على الاعيان والنواب في بهو امانة العاصمة عد جزء متمما لخطاب العرش [٢] ، زعم فيه الوصي ان الدولة العراقية ملكية ديمقراطية حرة مستقلة متمسكة بالسياسة الخارجية التي وضعها الملك فيصل الاول [٣] ، ثم عدد بعض نواحي السياسة الداخلية ، ذاكرا " هذه هي الاركان الاساسية الوطنية والقومية التي لا غنى لاي

حزب او هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمناهجها التفصيلية التي تضعها هادفة الى خدمة البلاد وتحسين شؤونها ، فان الاحزاب والهيئات السياسية والوطنية التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها ستقدم الى الامة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات" [٤].

واضاف الجو السياسي لحياة ما بعد الحرب افاقا جديدة انذاك ، اذ كانت جماعة الاهالي في ذلك الحين تجمع اعدادا متزايدة من الشباب الوطني بين عاملين وبين مؤيدين لهما [٥] ، كما واصلت صحيفة الاهالي التهيئة لتاليف الحزب وبث مبادئه ، ومن ابرز مقالاتها بعنوان (مهمة الحكومة وكيف يجب ان تكون) [٦].

ووفقا للسياسة الجديدة انذاك التي نوه عنها الوصي في خطابه المذكور، قدمت وزارة حمدي الباججي [٧] الثانية استقالتها في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٦ ، والتي شكلت مسبقا بتاريخ التاسع والعشرين من اب ١٩٤٤. وتالفت بعدها وزارة توفيق السويدي [٨] الثانية ، في الثالث والعشرين من شباط ١٩٤٦ وكان تاليفها ايذانا ببدا عهد اخر في حياة العراق [٩] ،اذ عهد لها دور الاصلاح لمرحلة ما بعد الحرب[١٠].

وفي السياق ذاته ، كانت هناك ثلاثة عوامل لعبت دورها في تلك المرحلة والمتمثلة بالاتي :-

اولا : شخصيات بعض الوزراء ممن عرفوا انهم راغبون في انهاء الاحوال الاستثنائية وومن عرفوا بدورهم في الحركة الوطنية من امثال سعد صالح وعبد الوهاب محمود واخرون .

ثانيا : شعور الطبقة الحاكمة والانكليز وراءها بضرورة تعديل الاوضاع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

ثالثا : نضوج الوعي السياسي ، اذ تولد راي عام في البلد مناديا بالاصلاح والذي تزامن مع نشاة بعض الاحزاب السياسية [١١] .

وفي الوقت ذاته ، القى توفيق السويدي منهاج وزارته في مجلس النواب في الخامس من اذار ، وعد فيه بنقل حالة البلاد من الوضع الشاذ الذي خلقته الحرب الى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم ، والعمل على الغاء الادارة العرفية والغاء مرسوم صيانة الامن وسلامة الدولة ، وغلق المعتقل والافراج عن المعتقلين ورفع الرقابة عن الصحافة ، وفسح المجال لتاسيس الاحزاب السياسية وتحقيق اهداف خطاب الوصي الذي القاه في السابع والعشرين من كانون الاول ١٩٤٥[١٢].

ومن الجدير بالذكر ان طلب اجازة تاسيس الحزب الوطني الديمقراطي قد حدث تحت مباحثات كثيرة بين اعضاء الهيئة المؤسسة بشان منهج الحزب لوضعه في صيغته النهائية [١٣] ، اذ تقدم كل من كامل الجادرجي [١٤] ، ومحمد حديد [١٥] ، وعبد الكريم الازري ، ويوسف الحاج الياس ، وحسين جميل ، وعبد الوهاب مرجان ، وعبود الشالجي ، وصادق كمونة ، بطلب تاسيس الحزب في الخامس من اذار ١٩٤٦ ، وبدات صوت الاهالي بنشر عدد كبير من اسماء مؤيدي الحزب [١٦].

كما وافقت وزارة الداخلية على تاسيس الحزب بموجب كتابهم المرقم ذي العدد (٤٥٩٠) والمؤرخ في الرابع من شباط ١٩٤٦ [١٧].

وفعلا ، اجازت وزارة الداخلية تاليف خمسة احزاب ، كان في مقدمتها الحزب الوطني الديمقراطي في الثامن من نيسان من العام ذاته .

لقد كانت غاية الحزب هو القيام باصلاح عام في نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفق تصميم منسق شامل لجميع تلك النواحي ،

بقصد تحقيق تطوير البلاد من وضعها المتاخر الى دولة ديمقراطية عصرية ، من خلال الوسائل الديمقراطية كافة [١٩] .

اما عن اهداف الحزب من الناحية السياسية ، فقد كان يرمي الى الامور الاتية:-

١- اعمال استقلال العراق واقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات ، وتبديل المعاهدة العراقية – البريطانية وفقا لتلك الاسسس .

٢- تحقيق اتحاد البلاد العربية .

٣- تحرير الاقطار العربية المستعمرة .

٤- مقاومة تاسيس وطن قومي لليهود في فلسطين .

٥- تعزيز العلاقات الودية مع الدول الاجنبية عامة والدول المجاورة خاصة .

اما من الناحية الاقتصادية فقد دعى الى زيادة الانتاج الزراعي ، وحسن توزيع الارض الاميرية على صغار الفلاحين وتحديد الملكية الكبيرة وملكية الدول لمشاريع الخدمات العامة كالنقل ومشاريع الاستثمار ، فضلا عن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والثقافية [٢٠] .

وبعد اجازة الحزب اعلن عن عقد اجتماع عام في السادس والعشرين من نيسان ١٩٤٦ ، لانتخاب اول لجنة ادارية مركزية وقد انعقد الاجتماع في بناية مدرسة التفيض وكان الحضور (٧٦٠ عضو) ، ولف الحزب حوله مختلف الفئات الاجتماعية من برجوازية وطنية وعدد من الاقطاعيين والفئات المدنية الوسطى ومن المثقفين والطلبة ، وتوزعت فروع له في المدن الكبيرة [٢١].

ثانيا – الحياة النيابية ومنهاج الحزب عام ١٩٤٧ :-

يستند قيام الانظمة الدستورية والنيابية على اساس السيادة الشعبية [٢٢] ، من خلال تمتع الافراد بكامل حقوقهم وحرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية[٢٣]. ليعبر الشعب عن ارادته وانتخاب نوابه بحرية تامة كونه مصدر كل سلطة في المجتمع [٢٤] .

وتماشيا مع ذلك ، اكد الحزب الديمقراطي في منهاجه على ترسيخ النظام الديمقراطي [٢٥] ، وتحقيق حياة نيابية عن طريق الانتخاب المباشر واصلاح الجهاز الحكومي للقيام بواجباته الوطنية [٢٦].

واشار الحزب في ذلك الصدد الى نبذ التمييز بين افراد المجتمع ذاكرا " ان الوطن العراقي ميدان للتعاون الحر على اساس المصلحة المشتركة بين العرب وغيرهم من العناصر التي يتكون منها المجتمع العراقي يحترم كل منها الاخر في جو تسود فيه الحرية والمساواة والعدل" [٢٧].

واثبت تكوين الحزب الوطني الديمقراطي والاحزاب الاخرى ، ان قوى سياسية وطنية قد نمت بالفعل في اوساط الشعب العراقي خلال الحرب العالمية الثانية من جذورها تمتد الى ما قبل ذلك بكثير ، وانها قد وجدت تغييرا طبيعيا لها في الاحزاب التي اجيزت رسميا في نيسان ١٩٤٦ [٢٨] .

وقد قابل الحزب وزارة ارشد العمري [٢٩] ، التي تالفت في الاول من حزيران عام ١٩٤٦ بحذر شديد مثلما قابل وزارة توفيق السويدي ، اذ ذكر ذلك محمد حديد في المقال الذي نشره في الثاني من حزيران بعنوان (التبدل الوزاري في وسط الاوضاع الشاذة) منذرا فيه بمقاومة شعبية للوزارة لكونها جاءت معادية للحياة الحزبية والحريات . ونتيجة لتطورات الاوضاع وخطورتها ، والضغوط التي تعرضت لها حكومة ارشد

العمري ، اضطرت الوزارة الى تقديم استقالتها في السادس عشر من تشرين الاول ١٩٤٦[٣٠] .

ووفقا لذلك ، صدرت الادارة الملكية بتكليف نوري السعيد [٣١]، بتاليف وزارته التاسعة في الواحد والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٦ ، الذي اراد تهدئة الاوضاع المتازمة التي سببتها الوزارة السابقة ، فاجرى اتصالات مع الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاحرار ، داعيا اياهما للاشتراك في الحكومة ، محاولا خلق شعبية لوزارته وبالفعل تمكن من اقناع الحزبين بمشاركة عضو واحد عن كل منهما في الوزارة ، وفق الشروط التي حدداها بكون الوزارة انتقالية هادفة الى اجراء انتخابات حرة لمجلس النواب ، مع ضمان اطلاق حرية الاحزاب والصحافة وضمان حق المواطنين في انتخاب العناصر التي يثقون فيها دون تدخل الادارات المحلية في عملية الانتخاب ، والسماح بفتح فروع لهما في الالوية ، وممارسة حقهما في الدعاية الانتخابية بكل حرية ، وقد رد نوري السعيد على الحزبين بالايجاب [٣٢] .

وكانت باكورة اعمال الوزارة السعيدية صدور الادارة الملكية بحل المجلس النيابي وذلك (بناء على انتقال الوضعية العالمية من حالة الحرب الى حالة السلم وضرورة اتخاذ تشريعات تلائم تلك الحالة الجديدة التي تتطلب ان يسود السلم في العالم) [٣٣].

وفي السياق ذاته ، اجتمعت اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي ، وبحثت الامر من كل وجوهه ، وبرر مشاركته في الانتخابات بهدف مراقبتها وكشف التزوير الذي يحصل فيها ثم اذا كان المجلس القادم سينظر في مشاريع استعمارية هامة فالاولى ان يكون للحركة الوطنية صوت من على منبر هذا المجلس[٣٤].

الى جانب ذلك عقد الحزب الوطني الديمقراطي اجتماعات في بغداد والبصرة والموصل والصويرة لنشر الدعوة الانتخابية لتوضيح اهداف الحزب ومنهاجه الانتخابي ، كما عقد اجتماعا عاما في بغداد في السابع من شباط ١٩٤٧ خطب فيه كامل الجادرجي قائلا ان للحزب هدفين هما تحقيق الاستقلال والاستقرار وتحقيق " الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، وان الرجعية قوية تهاجم الحزب الوطني الديمقراطي ولكن الحزب يعمل على انتزاع حقوق الشعب عن طريق المعركة الانتخابية [٣٥].

كما شرح سكرتير الحزب حسين جميل في ذلك الاجتماع منهج الحزب في الانتخابات النيابية والقى طلعت الشيباني خطابا عنوانه " نكافح داخل البرلمان وخارجه " [٣٦].

وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٧ ، بدات انتخابات الدرجة الاولى ، اي انتخاب المنتخبين الثانويين ، اما الدرجة الثانية – النهائية للانتخابات فقد تمت في العاشر من اذار ١٩٤٧ ، وكان الحزب الوطني الديمقراطي قد رشح في عدد من المناطق الانتخابية في الوية بغداد والكوت والبصرة والموصل ، وقد جابه مرشحو الحزب اعنف اضطهاد من السلطات [٣٧] .

ومن الجدير بالذكر ، ان تزوير الانتخابات في الصويرة – لواء الكوت – كان اكثر التزوير في انتخابات ١٩٤٧ فضيحة ، اذ رشح الحزب احد اعضائه السيد (حامد العجيل) ، وقد نشرت صحيفة صوت الاهالي لسان حال الحزب تفاصيل التزوير في الصويرة وفي الموصل وفي مناطق انتخابية اخرى [٣٨].

وفي الاعداد الاخيرة من صوت الاهالي كتب كامل الجادرجي حول الانتخابات مقالا بتاريخ الواحد والعشرين من شباط بعنوان (انتكاس ....) ، وبتاريخ

التاسع من اذار مقالا بعنوان (الى البقية الباقية من الضمائر المحصنة) ، وكتب محمد حديد بتاريخ الثاني عشر من اذار مقالا بعنوان (ما ذنب الشعب في كل هذا؟) حول نفس الموضوع ، كما كتب عنه حسين جميل مقالا بتاريخ العاشر من اذار بعنوان (صفحة من صفحات الكفاح من اجل الحرية) [٣٩].

وقدمت مذكرة باسم الحزب الى رئيس الوزراء حول الانتخابات بتاريخ السادس عشر من شباط عام ١٩٤٧[٤٠].

وكانت نتيجة الانتخابات بالنسبة للحزب انتخاب اربعة من اعضائه فقط في المجلس الجديد انذاك ، وهم كل من حسين جميل في بغداد ، وجعفر البدر ، وعبد الجبار الملاك ، وعبد الهادي البجاري في البصرة . وقد قرر الحزب بعد اسبوع من الانتخابات الانسحاب من المجلس [٤١].

كما اصدر الحزب البيان التالي المنشور بتاريخ السابع عشر من اذار ١٩٤٧ بخصوص سحب نوابه من المجلس النيابي جاء فيه " يعتقد حزبنا انه لا يمكن توجيه الحياة السياسية في بلادنا توجيها ديمقراطيا ولا تتيسر معالجة شؤون الدولة وفق ما تبتغيه اكثرية الامة الا بواسطة نظام دستوري ديمقراطي مبني على تنظيم الراي العام بواسطة الاحزاب السياسية والاساليب البرلمانية الصحيحة " ، وبما ان من اول الشروط الضرورية لتحقيق تلك الاساليب الديمقراطية هو ضمان حرية الانتخابات النيابية [٤٢] ، ولم يكن اشتراكه في حكومة نوري السعيد الا محاولة منه لتحقيق ذلك ، ولم يكن انسحابه منها الا لتجنب المسؤولية عن احباط تلك المحاولة ولم يكن استمراره بالاشتراك في الانتخابات النيابية الا لاجل حمل الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية وعلى امتحان رجال الحكم في اثبات صدق نواياهم وتصريحاتهم فلولا وجود

مرشح في الصويرة لما لجات السلطات الى تزوير نتائج الانتخاب ولما افتضحت اعمال التدخل التي قامت بها الحكومة [٤٣].

وفي ضوء تلك الاحداث ، قرر الحزب سحب نوابه من المجلس النيابي الجديدة مناشدا الامة مواصلة الكفاح في سبيل تحقيق حقوقها الدستورية بعد ان تعين الاكثرية الساحقة من النواب تعيينا مباشرا [٤٤].

وعلى هامش ذلك ، عقدت الاحزاب اجتماعا شارك فيه رؤساء الاحزاب الخمسة الوطني الديمقراطي ، والشعب ، والاستقلال ، والاتحاد الوطني ، والاحرار ، واصدروا بيانا طالبوا فيه بحل المجلس واجراء انتخابات جديدة وكشفوا اساليب التزوير التي قامت بها الحكومة ، الا ان السلطة لم تكترث طبعا لذلك النداء بعد ان حققت ما ارادته وبعد ان فات الحركة الوطنية ان سلاحها هو وحدتها واتخاذ الموقف الموحد وخاصة وان تلك الانتخابات هي اول اختبار تواجهه حركتها الفتية حتى يصبح لرايه الموحد وزنه الحقيقي الذي يعتمد على جماهير الشعب [٤٥] .

ثالثا – موقف الحزب من مجلس النواب للمدة ١٩٤٨ – ١٩٥٢ :-

تالفت الوزارة الجديدة انذاك في التاسع والعشرين من اذار ١٩٤٧ برئاسة صالح جبر [٤٦]، بعد ان مهد نوري السعيد في وزارته التي اجرت الانتخابات لمجئ تلك الوزارة لتحقيق الغرض النهائي المتمثل بربط العراق بعجلة الاستعمار البريطاني ، وقد كان من الطبيعي ان يقف الحزب موقف المعارضة من تلك الوزارة منذ اول يوم تشكيلها ، وقد كان هناك اكثر من سبب لذلك سواء في الانتخابات المزيفة التي جرت ، او في مواقف رئيس الوزراء الجديد في خدمة الرجعية والطبقة الحاكمة او غير ذلك[٤٧].

وفي السياق ذاته ، استمرت صوت الاهالي حملتها على المجلس والوزارة ، وفيها كتب كامل الجادرجي قائلا " ان الحياة الديمقراطية دعامة اساسية لا يمكن ان تقوم بدونها الا وهي الحياة البرلمانية الصحيحة . والحياة البرلمانية لا يمكن مزاولتها بدون الحياة الحزبية والحياة الحزبية لا يمكن ممارستها بدون حرية النشر التي تستند الى حرية الاعتقاد وحرية الكلام وحرية تاليف الجمعيات وحرية الاجتماعات . ومتى تجزات هذه الحريات احتل النظام الديمقراطي بصفة عامة وانشلت كل حرية من الحريات الاخرى " [٤٨].

الى جانب ذلك ، دارت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في بغداد ولندن في المدة الواقعة بين الثامن من ايار ١٩٤٧ والرابع من كانون الثاني ١٩٤٨ وعقدت خلالها اجتماعات كثيرة بين المتفاوضين واجتماعات اخرى في قصر الرحاب بحضور عبد الاله الوصي على عرش العراق ، واعلن عن توصل المتفاوضيين الى عقد معاهدة جديدة وتقرر التوقيع على المعاهدة في ميناء بورتسموث في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٤٨ وعلى اثر ذلك اصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا ضد المعاهدة ، واختتم بيانه بمطالبة الحكومة بتجنب كل عمل استفزازي [٤٩] ، وفي يوم السابع والعشرين من كانون الثاني ، بلغت التظاهرات اوجها وذلك لوصول صالح جبر الى بغداد وفي ذلك اليوم اذاع بيانا من دار الاذاعة اصر فيه على معاهدة بورتسموث واعقبه خروج الشرطة المسلحة الى الشوارع وفي اليوم التالي وقعت الاصطدامات الرئيسية مع المظاهرات ، اذ ذكر سجل احداث الوثبة للحزب ان حسين جميل سكرتير الحزب كان مشتركا اشتراكا فعليا في المظاهرات وكان السيد محمد حديد نائب رئيس الحزب يقوم بمهمة خاصة اودعت اليه مع هيئات شعبية اخرى لتلقي الاخبار وابداء رايه في بعض المواقف واصبحت بغداد كانها ساحة حرب ،

وعلى اثر ذلك قابل محمد الصدر ونوري السعيد الوصي على العرش ونصحوه باقالة الوزارة ، وفي السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨ يوم الوثبة الوطنية التي اسقطت وزارة صالح جبر [٥٠]، وتشكلت وزارة جديدة هي وزارة محمد الصدر [٥١].

لقد تالفت وزارة محمد الصدر في يوم التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨ ، الا ان تاليفها جاء غريبا ، اذ ادخلت فيها عناصر لا تؤمن بالحركة الوطنية ، ولا بمطاليب الشعب التي عبرت عنها الاحزاب ، وبعد مماطلة طويلة انجزت الوزارة نتيجة الضغط الشعبي المتواصل ما وعدت به وهو الغاء المعاهدة ، وحل المجلس النيابي والشروع باجراء انتخابات جديدة [٥٢].

وكانت بداية الحملة الانتخابية للمجلس الجديد كثيفا للوضع ولخطط وزارة محمد الصدر تجاه الحركة الوطنية والجهات الشعبية . ففي خطاب القاه كامل الجادرجي رئيس الحزب يوم الرابع من نيسان ١٩٤٨ في اجتماع انتخابي اقيم في مقهى مجيد معروف في شارع غازي ، قال : ".. هذه هي الاسباب التي تدعوني الى ان اقول لكم ان مسؤولياتكم في هذا الدور من تاريخ العراق خطيرة ، وخطيرة جدا ، لان قوى مختلفة . وارجو الا تستهينوا بها . اخذت تتجمع للحيلولة دون مجيئ مجلس يمثل ارادة اكثرية الشعب ، وهذه القوى تعمل ليل نهار كي تبرهن على ان الوثبة التي قمتم بها ما هي الا (حركة رعناء) كما قال صالح جبر ، وانها ليست منبثقة من صميم الشعب . فبرهنوا على انكم لا تعملون الا في سبيل مصالحكم ولا تعملون الا بوحي من ضمائركم " [٥٣] .

كما عقد الاجتماع الانتخابي الثاني للحزب في مقهى عدنان في شارع الامين ، والقى فيه كامل الجادرجي خطابا اوضح فيه مساؤى قانون الانتخاب الذي وضع للحد من ارادة الشعب ، واكد ضرورة قبول مبدا الانتخاب المباشر لان الانتخاب غير

المباشر (على درجتين) ، يفسح المجال للتلاعب والغش والتزييف وتلك الطريقة من الانتخاب ما هي الا نقض صريح للديمقراطية ، فالديمقراطية اقرت مبدا سيادة الشعب ، ووصف الانتخاب غير المباشر بانتخاب القاصرين الذي استوجب ان ينتخب وصيا عليه لانتخاب من يمثله [٥٤].

كما عقد الحزب في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٤٨ اجتماعه الانتخابي الثالث في مقهى عارف اغا بمحلة حيدر خانة ، وقد حضره جمع غفير من مختلف طبقات الشعب [٥٥].

وفضلا عن ذلك ، عقد الحزب اجتماعه الانتخابي العام الرابع في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٤٨ ، اكد فيه اعضاء الحزب اهمية المعركة الانتخابية في تقرير مصير الشعب لاختيار ممثليه ، كما عقد اجتماعا انتخابيا عاما في الثلاثين من نيسان ١٩٤٨ في مقهى حسام الدين في محلة قمبر علي ، مطالبا الشعب العراقي في المناطق الانتخابية كافة بارسال نوابه الحقيقين الذي يعتمد عليهم الى المجلس ، النواب العاملين المتجردين من المصالح الشخصية الذي يعملون مع الشعب ومن اجل الشعب كما اخذ الحزب ينشط بفتح الفروع الحزبية والترويج لمرشحيه في الانتخابات[٥٦].

والى جانب ذلك ، كانت بوادر التدخل في الانتخابات تتضح يوما بعد يوم ، اذ نشرت صوت الاهالي بتاريخ السابع من نيسان مقالا افتتاحيا بعنوان (سنفضح المتدخلين في انتخابات اليوم كما فضحناهم بالامس) . وفي العدد التالي كلف حسين جميل على بيان الرئيس الوزراء حول حرية الانتخابات بمقال عنوانه : (هذه الانتخابات هل تتوفر مقومات حريتها ؟ حرص الشعب على صيانتها من التلاعب)[٥٧] .

وعلى اساس ذلك ، قرر الحزب الوطني الديمقراطي المشاركة في تلك الانتخابات ، اذ رشح الحزب رئيسه كامل الجادرجي عن المنطقة الثالثة في بغداد وكانت تشمل محلات الحيدر خانة والعاقولية وجديد حسن باشا وامام طه وباب الاغا والدشتي وفرج الله وحنون الصغير وحنون الكبير وعبيد . ورشح السكرتير العام للحزب حسين جميل عن المنطقة الثانية في بغداد ، اما نائب رئيس الحزب محمد حديد عن الموصل [٥٨].

كما رشح الحزب عددا من اعضائه ومؤيديه في الالوية العراقية الاخرى ، امثال محمد السعدون الذي رشح عن البصرة ، والدكتور يوسف عبود عن الحلة ، وعبد الهادي صالح عن المسيب ، وذنون ايوب عن الموصل [٥٩].

وفي الواقع ، ان الجادرجي كان اكثر المرشحين تعرضا الى المضايقات من قبل السلطة الحاكمة انذاك ، فضلا عن حملات صحفية عنيفة كانت موجهة الى شخصه وتاريخه النضالي . كما قام اعضاء من حزب الاستقلال بمساندة المرشح المنافس للجادرجي وهو (علي ممتاز) [٦٠]، وارهاب الناخبين وقد حدث اعتداء على مقر الحزب ، اذ نشرت صحيفة الحزب في الاسبوع الثاني من نيسان الشكاوى الانتخابية .

كما القى الجادرجي خطابا انتخابيا في مقهى عدنان الواقعة ضمن المنطقة الانتخابية الثالثة وذلك بتاريخ السادس عشر من نيسان ١٩٤٨ ، دعا فيه جماهير الشعب ان يحصروا اهتمامهم في " انتخاب الثانويين " ، ولا ينتخبوا منهم " الا من يثقون بنزاهته واخلاصه ووطنيته ثقة تامة " لان الناخب الثانوي هو " الذي يقرر المصير الذي ترغبون فيه " [٦١].

ولم يكتف الجادرجي بذلك ، بل انتقد الاساليب والوسائل التي اتبعها خصمه علي ممتاز الدفتري في الانتخابات من " وعد ووعيد ، ومن ابعاد عن الوظائف ، ومن دعايات كاذبة يعلم بكذبها القائمون بها قبل غيرهم [٦٢].

ومن الجدير بالذكر ، ان الارهاب في المنطقة الثالثة في بغداد بلغ حد الاعتداء على الناخبين بالضرب والجرح في مراكز الانتخاب ، مما ادى الى انسحاب الجادرجي من الانتخابات [٦٣] .

ولم يقتصر الامر في تزوير الانتخابات واشاعة الارهاب حد الاعتداء على الناخبين وتهديدهم بل تجاوز ذلك الى حوادث الاغتيال وقد كان ضحية ذلك اخذ اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي ومرشحه في الصويرة الشيخ حامد العجيل وفي انحاء عديدة من العراق جرى اعتقال المرشحين الوطنيين وقد ذهب بعضهم ضحية لذلك الارهاب فسيقوا الى المجالس العرفية ، كما نالت تلك الحملة الحزب الوطني الديمقراطي خارج بغداد بشكل حاد ، وفي البصرة مثلا سجن رئيس الفرع محمد السعدون وتعرض كثير من الاعضاء لاضطهاد مماثل [٦٤] .

الى جانب ذلك ، كانت نتيجة الانتخابات التي جرت في الخامس عشر من حزيران فوز اثنان فقط من مرشحي الحزب وهم نائب الرئيس محمد حديد عن الموصل وسكرتير الحزب عن المنطقة الثانية حسين جميل [٦٥] .

وفضلا عما تقدم ، فان الانتخابات في عهد وزارة محمد الصدر ، قد جعلت الفئة الحاكمة تتخذ طريقة محكمة في مكافحة الاحزاب لاظهارها بمظهر الضعف ، فقد تدخلت الحكومة في جميع المدن الصغيرة والارياف وفي المناطق العشائرية تدخلا سافرا ، كما كان يجري في الانتخابات السابقة . اما في المدن الكبيرة فقد تظاهرت الحكومة باحترام حرية الانتخاب ولكنها في كل منطقة انتخابية فيها مرشح حزبي او مرشح حر التفكير او مرشح لا يحتمل ان يكون طوع بنانها سلطت عليه مرشحا من جماعتها واطلقت له الحرية في ان يعمل بكل وسيلة غير مشروعة وغير قانونية وان يخالف قانون الانتخابات وهيات الجهاز الحكومي ليكون برمته تحت تصرفه ولم تترك

تلك الطريقة الا حيثما لم تجد مرشحا وبذلك فسح المجال كرها لبعض المرشحين ولما كان عددهم ضيئل فقد اخذت الفئة الحاكمة تندد بالاحزاب وتظهرها بمظهر العنف امام الملا كونها عملت كل ما في وسعها في الانتخابات ولكنها لم تحصل الا على بضع مقاعد في المجلس النيابي [٦٦].

الى جانب ذلك ، كتبت صوت الاهالي سلسلة من المقالات حول التزوير الذي حصل وحول الظروف التي ينبغي ان تتوفر لاجراء انتخابات حرة ... وفي الحادي والعشرين من نيسان ١٩٤٨ علقت صوت الاهالي على تصريحات رئيس الوزراء السيد محمد الصدر حول الانتخابات فقالت : ((اما واجب الشعب فهو لا يركن الى مجرد حسن نية الحكومة او ينتظر ما تتخذه من التدابير لضمان حرية الانتخابات وسلامتها فجهاز الحكومة لم يزل هو متاثرا بالاعزاء والمحسوبية والمنسوبية)) [٦٧].

كما اصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا حول استغلال الاحكام العرفية وارهاب المرشحين للمجلس النيابي جاء فيه : (وقد كان من المنتظر في هذا الظرف الدقيق الذي يجتازه البلاد ان تتعظ السلطات الحكومية بالتجارب السابقة لتشجب اثار السخط والتذمر التي تركها سوء تصرف المحاكم العرفية السابقة باستغلال الادارة العرفية لغير الاغراض التي انشئت من اجلها) [٦٨].

الى جانب ذلك نشرت صوت الاهالي عن التزوير الذي حصل في قضاء الكاظمية واستمرت حملة صوت الاهالي بشكل عنيف حتى ان الرقابة حذفت بعض المقالات الخاصة بكشف المداخلات في الانتخابات ومن بينها المقال المعد للنشر في التاسع عشر من حزيران ١٩٤٨ بعنوان (الانتخابات الاخيرة وما رافقها من اعمال التداخل) [٦٩] .

يتضح مما تقدم ، ان الحياة الديمقراطية بصفة عامة ، وبضمنها الحياة الحزبية لم تلق جوا صالحا لنموها وازدهارها بالنظر الى العراقيل التي وضعتها السلطات في طريقها . والظاهر ان الفئة الحاكمة كانت تريد المهادنة والتربص من وراء توقف الاضطهاد الحزبي تمهيدا لدور فعال في المكافحة [٧٠].

وفي ضوء انتهاء الانتخابات النيابية انتهت مهمة وزارة محمد الصدر وقدم استقالته واعلن خطاب العرش ذلك ، وبتاريخ السادس والعشرين من حزيران تالفت الوزارة الجديدة برئاسة مزاحم الباجه جي [٧١] ، التي اظهرت نفسها اول الامر بمظهر من يفكر في اصلاح الوضع السياسي في البلد ، وان رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي اجتمع مع رئيس الحزب مرات عدة ونشر ذلك في الصحيفة ، الا ان التوتر السياسي استمر في البلد مما ادى الى ضمور النشاط الحزبي وتوقفه في كثير من الاحيان . وقد ظلت الصحيفة المظهر الوحيد لنشاط الحزب الوطني الديمقراطي بالرغم من الرقابة الصارمة عليها .

وبعد ان اشتدت الرقابة على الصحف ، لم تستطع صوت الاهالي ان تنشر الا محاضر جلسات مجلس النواب وخطب نائبي الحزب محمد حديد وحسين جميل ، ولاسيما ما تعلق منها بنقد الحكومة . وفي تلك الاثناء كانت الكتلة الرجعية الحكومية ، وهي اكثرية اعضاء المجلس قد بدات بمهاجمة الجهات الوطنية والوثبة ، وحدثت معارك كلامية شديدة وتهديدات داخل مجلس النواب . وفي ذلك الجو بدات كتلة المعارضة تتكون وتتجه اتجاها وطنيا وصل عام ١٩٥١ الى حد استقالة اكثر من ثلاثين نائبا كون بعضهم فيما بعد حزب الجبهة الشعبية الذي تعاون تعاونا وثيقا مع الحزب الوطني الديمقراطي [٧٢].

فيما يخص النظام الداخلي للحزب ، فنص على ان بعقد المؤتمر العام للحزب في تشرين الثاني من كل عام ، وقبل ان يحل شهر تشرين الثاني لعام ١٩٤٨ بمدة طويلة كان انعقاد المؤتمر في موعده يمثل موضع شك ، فقد خلفت احداث السنين الماضية من جهة ، واحداث عام ١٩٤٨ من جهة اخرى ومنها الاحكام العرفية ومطاردة اعضاء الحزب واغتيال بعضهم وسجن الاخرين وتخويف العدد الكبير من اعضاء الحزب من موظفين وطلاب وكسبه ، ضعفا كميا ، اي في عدد الاعضاء كما خلقت ضعفا في نشاط الحزب بوجه عام ، ولا سيما بالنسبة لصحيفته صوت الاهالي التي كانت تحت رحمة الادارة العرفية والمراقبة القاسية التي كادت تشلها عن اداء واجبها السياسي [٧٣].

ومن ذلك ، ظهرت فكرة تجميد نشاط الحزب لمدة من الزمن حتى تستبعد ظروف ملائمة لاعادة نشاطه وعمله السياسي ، الا ان عودة نوري السعيد الى الحكم في اوائل كانون الثاني ١٩٤٩ مرحلة ما بعد الوثبة بمثابة عودته تصفية نهائية لاثار الوثبة وعودة سيطرته الكاملة على الحكم ، وتشديد الرقابة على الصحف ، وايقاف صحيفة صوت الاهالي عن الصدور حتى اشعار اخر [٧٤] .

وفي ضوء ذلك ، سنحت الفرصة للصحيفة ان تنشر مقال بعنوان (المعارضة في المجلس النيابي واثرها لدى الشعب) بتاريخ الخامس والعشرين من ايار ، والذي عدته الحكومة اهانة لها واقامت الدعوى على رئيس الحزب الجادرجي ومديرها المسؤول بالتهمة المذكورة ، وبالفعل قدم الجادرجي الى المحاكمة في عام ١٩٤٩ وحكم عليه بالسجن ستة اشهر مع ايقاف التنفيذ وتعطيل الصحيفة فاصدر في الثامن عشر من ايلول ١٩٤٩ صحيفة صدى الاهالي عوضا عنها ، والذي سجل فيها نشاطا صحفيا بالكتابة عن الاقطاع واثره في افساد جهاز الدولة [٧٥] .

وشهدت المدة (١٩٥٠ – ١٩٥٢) نشاطا سياسيا (صحفيا) كبيرا وذلك لتقديمه بيان الحياد الذي اصدره مع مجموعة من السياسين في التاسع عشر من اذار ١٩٥١ والذي جاء فيه " ان اعظم نعمة نبتغيها هي نعمة السلام والتخلص من الاستعمار والتمتع بحياة سياسية حرة والحصول على استقلال كامل غير منقوص " وقد بلغ عدد السياسين الموقعين على البيان (٢٢) شخصية سياسية [٧٦].

وفي تشرين الاول ١٩٥١ ، بلغ النشاط قمته بتقديم مذكرات سياسية شاركت فيها الهيئات السياسية كلها وكان كامل الجادرجي وقادة الحزب الوطني الديمقراطي لهم دور رئيس في تلك الحملة [٧٧] .

وفي السياق ذاته ، ساهم الحزب في الاشتراك في انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ وقدم مذكرة مسهبة الى الوصي عبد الاله شرح فيها الظروف الداخلية التي مرت بها البلاد خلال عهد الوصاية والمخالفات الدستورية المتكررة والانتخابات النيابية المزيفة وضعف المجالس النيابية . وطالب الحزب باصلاح الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وذلك بجعل الانتخاب مباشرة ، وتوزيع الاراضي على الفلاحين [٧٨].

كما شارك الحزب في التطورات التي اعقبت تقديم مذكرات الاحزاب الى الوصي في الثامن والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٢ . كما ساهم الحزب في التظاهرات الوطنية التي رفعت فيها شعارات تطالب بتشكيل وزارة وطنية برئاسة الجادرجي وبالاصلاح الجذري في نواحي الحياة جميعها [٧٩].

وعندما اسندت الوزارة الى الفريق نور الدين محمود [٨٠] في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢ ، اعتقل الجادرجي مع عدد اخر من اعضاء الحزب في معتقل ابي غريب ، واغلق الحزب من قبل قائد القوات المرابطة في لواء بغداد [٨١] ، عقب اعلان الاحكام العرفية من قبل وزارة نور الدين محمود ، العسكرية وذلك في الرابع

والعشرين من تشرين الثاني كما عطلت صحيفة صدى الاهالي لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي . مع العلم ان الجادرجي ظل في السجن ولم يفرج عنه الا في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٥٣ [٨٢].

رابعا – الحزب والحياة النيابية في ظل الانتخاب المباشر (١٩٥٣ – ١٩٥٤):-

منذ تشريع قانون الانتخابات غير المباشر عام ١٩٢٤ ، ارتفعت الاصوات للمطالبة بالانتخاب المباشر ، واستمرت الاحزاب السياسية في كل فرصة مناسبة ، سواء اكان ذلك داخل مجلس الامة او خارجه ، فضلا عن مناهج الاحزاب السياسية وبخاصة التي اجريت عام ١٩٤٦ ، التي اجمعت على المطالبة بالانتخاب المباشر [٨٣] .

كما رفعت تلك الاحزاب ذلك الشعار في المظاهرات والانتفاضات الشعبية ، ووصل الامر الى تقديم طلب من قبل عدد من النواب في السادس والعشرين من شباط ١٩٥١ لتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشرا [٨٤].

وذكر النواب في ذلك الطلب ان الاخذ بطريقة الانتخاب المباشر اكثر انطباقا على احكام الدستور الذي منح ذلك الحق لمواطنه ليمارسه دون صعوبة ولا عرقلة خلافا لطريقة الانتخاب على درجتين ، كما انها تبسط العملية الانتخابية وتقصر مدتها ، وتضمن تنفيذ اداة الناخبين في انتخاب نوابهم تنفيذا حرفيا وتوثق علاقة الناخب بناخبيه ، وتجعله يهتم بكل ما يجري في منطقته الانتخابية وتزيد في صعوبات التدخل الحكومي . وتقرب معنى الانتخابات وفكرتها الى اذهان جمهور الناخبين ، وتؤدي الى تدعيم الحياة الحزبية الحقيقية [٨٥].

وعندها نوقش الطلب في المجلس النيابي رفض من قبل اكثرية الاعضاء الذين راوا فيه ما يتعارض وفكرتهم في ابقاء دائرة الانتخاب ضعيفة [٨٦].

وصاحب تلك الدعوة تصاعد الاضرابات التي قام بها السجناء السياسيون ، ففي ايلول ١٩٥١ قدم السجناء في نقرة السلمان مذكرة الى الجهات المسؤولة طالبوا فيها نقلهم الى بغداد والكوت ، وعدهم سجناء سياسيين واعادة النظر في الاحكام العرفية الجائرة ، ومعاملتهم معاملة تليق بكرامتهم الوطنية ، كما اضرب السجناء في الكوت ايضا تاييدا لهم ، وحضيت قضيتهم بتاييد الانتخابات [٨٧].

وفي السياق ذاته ، نشرت صحيفة الاهالي مقالا اعلنت فيه ان تحريم الاعتراض على نتائج الانتخابات او الطعن فيها يعني كبت المعارضة للحكومة في اخطر اعمالها وهو الاشراف على التصويت العام . وتكون السلطة التشريعية بمعنى فرض دكتاتورية سافرة تمهد للحكومة التصرف بالانتخابات كما تريد وتكوين سلطة تشريعية خاضعة لها ، وتامين اسكات الراي العام وقسره على الرضوخ مقدما [٨٨].

كما نشرت الصحف ايضا احتجاجات شعبية تمثلت بعشرات الرسائل والبرقيات ، ولم تجب الحكومة على انتقادات المعارضة .

وبعد تشريع لائحة تعديل قانون الانتخابات واستقالة وزارة نوري السعيد في العاشر من تموز ١٩٥٢ بحجة فسح المجال لتاليف حكومة محايدة تقوم باجراء الانتخابات النيابية الجديدة انذاك [٨٩].

فعهد الى (مصطفى العمري) [٩٠] ، بتاليف الوزارة الجديدة مشكلها في الثان عشر من تموز ١٩٥٢ ، وقد اعلنت الحكومة الجديدة في منهاجها السعي لتامين الاستقرار والامن والنظام في البلاد ، واجراء الانتخابات النيابية وفق القوانين والحياد في اجرائها[٩١].

وبدات الوزارة الجديدة اعمالها وسط ظروف عربية جديدة ، كالانقلابات المتكررة في سوريا التي ابتدات عام ١٩٤٩ ، ومقتل رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني عام

١٩٥١ ، وانقلاب العسكري في مصر الذي اجبر الملك فاروق على التنازل من العرش عام ١٩٥٢ ، وفي السنة ذاتها حصل الانقلاب في لبنان وارغم بشارة الحوري بالتخلي عن الحكم (٩٢).

وفي خضم تلك الاحداث وجدت الاحزاب السياسية العراقية نفسها امام مسؤولية تاريخية وهي ضرورة اصلاح مسار الديمقراطية في العراق ، ورفع الغبن عن ابناء الشعب من تردي الاوضاع الاقتصادية والخدمية ، وضرورة اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية بما يضمن سيادة الشعب وقول كلمته بكل حرية من خلال الاخذ بنظام الانتخاب المباشر ، والغاء النصوص التي تخول الملك اقالة الوزارة ، واطلاق الحريات السياسية ، وضمان استقلال القضاء بتشريع قوانين ضامنة لذلك ، فضلا عن مطالب اخرى ترجمت حاجات الشعب (٩٣).

وازاء اصرار الفئة الحاكمة على الوقوف بوجه المطالب الشعبية لاصلاح النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وجه عدد من الاحزاب مذكرات الى الوصي ، وكان في مقدمتهم الحزب الوطني الديمقراطي الذي قدم مذكرته في الثامن والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٢ ، المتضمنة معاناة الشعب العراقي ، والتضييق على الحريات السياسية ومحاربة الاحزاب الناشئة وصحافتها ، وكيفية تحول اسلوب الحكم الى نظام بوليسي بهدف القضاء على المعارضة الوطنية ، واستمرار تزوير الانتخابات من خلال التدخل المشرع بقانون الانتخاب بعد تعديله الذي جاء بدعوة الاصلاح (٩٤).

وقد اتضح ذلك من استدعاء المنصرفين الى العاصمة لمقابلة رئيس الديوان والمسؤولين من الوزراء لتزويدهم بتعليمات تعيين النواب لتكوين مجالس نيابية مزيفة

غير منبثقة عن ارادة الامة خاضعة للسلطة التنفيذية ، وهذا فيه اخلال للاسلوب الديمقراطي [٩٥].

كما طالبت اصلاح الحياة النيابية وبنائها على اسس سليمة ، وفي مقدمتها الاخذ بمبدا الانتخاب المباشر عن طريق تعديل قانون الانتخاب الحالي الذي ليس له ما يماثله برجعيته في الاقطار الديمقراطية ، الذي اضيفت اليه في اواخر عهد وزارة نوري السعيد قيودا جديدة على حرية الناخبين [٩٦]، مما يتطلب تبديله لتامين حق المواطنين في الانتخاب المباشر واجراء الانتخابات المقبلة على اساس احصاء رسمي ، والغاء كل قيد يعرقل وصول اي مواطن الى المجلس مهما تكن حالته المالية والاجتماعية ، واجراء الانتخابات بعد رفع تلك القيود من ذلك القانون مما يجعله ملائما للاسس الديمقراطية ، ووزارة يطمئن اليها الشعب كل الاطمئنان ، لتكون الوزارات التي تتولى الحكم بعد ذلك وزارة منبثقة من مجلس نيابي حقيقي ، يمثل ارادة الشعب اصدق تمثيل وبذلك يمكن ان تكون الوزارات مسؤولة امامه فقط ، فتتولى السير بالبلاد لنمو عهد جديد من الحكم الديمقراطي الصحيح لاستعادة الشعب طمانينته المفقودة ، وتتوافر له الثقة باسلوب الحكم الذي ينشده [٩٧].

كما طالبت بتعديل القانون الاساسي على وجه يضمن سيادة الشعب والغاء الملك في اقالة الوزارة وضمان استقلال القضاء ، واطلاق الحريات السياسية ومنح العمال حق تاليف النقابات واعلان العفو العام عن المحكومين السياسين وتطبيق مبدا الانتخاب المباشر والغاء القوانين الرجعية ، والقضاء على احتكار الاجنبي وتشجيع الاستثمار الوطني [٩٨].

وفي السياق ذاته ، صدر الجواب الاميري بتوقيع رئيس الديوان الملكي (احمد مختار بابان) [٩٩]، بتاريخ الثامن والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٢ من غير دراسة

متانية لما ورد في مذكرات الاحزاب السياسية ، التي اتفقت في مضامينها على تحمل الوصي الاحزاب السياسية ما وضعته من تردي الاوضاع وضرورة الاصلاح واجراء انتخابات حرة في البلاد بلا ضغط وتاثير على اي من الناخبين ، وتاليف مجلس النواب من ممثلين حقيقين للامة ، وتشكيل حكومة مسؤولة امام المجلس ، اما تعديل قانون الانتخابات على اساس قبول مبدا الانتخاب المباشر او غير المباشر ، فذلك من اختصاص مجلس الامة وليس الوصي [١٠٠].

والى جانب ذلك ، شعر رئيس الوزراء مصطفى العمري بان الامور تحت منحى اخر يصعب السيطرة عليه ، على الرغم من ان القوى السياسية لا تمتلك استراتيجية موحدة ، الا ان المشاعر الوطنية والشعبية قد طغت على المشهد السياسي مع وجود هو كبيرة بين الوصي ، والاحزاب من جهة ، وبين الشعب والفئة الحاكمة من جهة اخرى ، فحاول اقناع الوصي بدعوة رؤوساء الاحزاب ، وساسة البلاد كل على انفراد ، الا انه فشل في ذلك ، ثم لجا الى رؤوساء الوزارات السابقين امثال نوري السعيد [١٠١]، وجميل المدفعي [١٠٢] ، وعلي جودت الايوبي[١٠٣] ، لاقناع الوصي بوجهة نظره ، فنجحت مساعيهم ووافق الوصي على عقد الاجتماع في الثالث من تشرين الثاني ١٩٥٢ [١٠٤].

وحضر الاجتماع كل من توفيق السويدي ونوري السعيد ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت الايوبي ، وطه الهاشمي ، وارشد العمري ، وصالح جبر ، ومحمد الصدر من رؤوساء الوزارات السابقة ، وكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، ومحمد مهدي كبة رئيس الديوان الملكي . وفي اثناء الاجتماع حدثت مشادة بين الوصي وطه الهاشمي ، واتهم الوصي الهاشمي بالكذب ، علما ان

الهاشمي لم يقصد الاساءة وانما كان يفسر مذكرات الاحزاب ، وكان كلامه مركزا متينا لكن الوصي لم يستوعب الموقف وقد اتهم الجميع بالكذب [١٠٥].

وحدت تلك الحادثة صفوف الحركة الوطنية ، وبدات الاتصالات بين الاحزاب السياسية ، واتفق المجتمعون على تشكيل لجنة ارتباط بين الجبهة الشعبية ، والحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الاستقلال ، وانصار السلام ، لتقديم المقترحات التي تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات ، وعقد الاجتماعات العامة ، وتنظيم الاجراءات ، واتخاذ المواقف التي تقتضيها الاحوال الطارئة [١٠٦].

الى جانب ذلك ، ان عدم استجابة الفئة الحاكمة لمطالب القوى الوطنية والشعبية في اجراء انتخابات على اساس النظام المباشر ، كان احد اسباب انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ ، وسقوط وزارة مصطفى العمري ، وتاليف وزارة نور الدين محمود رئيس اركان الجيش ، التي وجدت ضرورة النزول عند مطالب الشعب ، والاستجابة لرغباته ، في اجراء انتخابات على درجة واحدة بدلا من درجتين [١٠٧].

من جانب اخر ، اعلنت وزارة نور الدين محمود الاحكام العرفية ، واصدرت امرا بالغاء الاحزاب كافة وسد صحفها ، كما قامت سلطات الامن باعتقال قادة الاحزاب واعضائها البارزين [١٠٨].

الى جانب ذلك ، اصدرت مرسوما قضى بتعديل قانون انتخاب النواب وفقا لرغبة الاحزاب السياسية والقوى الوطنية ، وشكل لجنة خاصة لتقوم بمهمة وضع لائحة قانون انتخاب تحل محل القانون السابق والتي انجزت اعمالها في السادس عشر من كانون الاول ١٩٥٢[١٠٩] .

وتكون المرسوم من ثمانية وستين مادة ، مقسمة على مقدمة وخمسة فصول ، جاء في المقدمة مؤهلات الانتخاب ، اما الفصل الاول تطرق الى تشكيلات المنطقة

الانتخابية ، اما الفصل الثاني تناول تنظيم قوائم الناخبين ، والفصل الثالث كرس للترشيح بالنيابة ، اما الفصل الرابع اهتم في انتخاب النواب ، اما الفصل الخامس اختص في الجرائم والعقوبات [١١٠].

وصدر المرسوم في كانون الاول ١٩٥٢ ، وحددت الوزارة موعدا للانتخابات بتاريخ السابع عشر من كانون الثاني ١٩٥٣ [١١١].

الى جانب ذلك ، استمرت بعض الاحزاب بمقاطعتها للانتخابات على الرغم من اصدار مرسوم الانتخاب المباشر ، لعلمها ان الحكومة سعت الى تزييفها في ابقائها على الاحكام العرفية [١١٢].

وعلى اثر ذلك ، قاطع الحزب الوطني الديمقراطي الانتخابات ، بينما قررت الجبهة الشعبية الاستراك في الانتخابات ، وقد عد الحزب الوطني الديمقراطي قرار الجبهة الشعبية خروجا على الاتفاق ، والقاضي بضرورة التداول في مثل ذلك الموضوعات لاتخاذ موقف موحد ، فان قرار الجبهة الشعبية يعد خرقا لمبدا التضامن ، الامر الذي حمل الحزب الوطني الديمقراطي على انهاء الاتفاق معه . واصبح لكل من الحزبين موقفه الذي يراه مناسبا في اتخاذه [١١٣].

كما بدات وزارة نور الدين محمود بالتحضير لاجراء الانتخابات بعد ان اصدرت مرسوم (٦) لعام ١٩٥٢ ، وقد اصدر رئيس الوزراء بيان رسميا حدد فيه يوم السابع عشر من كانون الثاني موعدا لاجراء الانتخابات العامة في انحاء العراق كافة ، فاصدرت وزارة الدخلية تعليماتها الى الالوية كافة باتخاذ الاجراءات الاولية للانتخابات على وفق المرسوم الجديد [١١٤] .

في الوقت الذي كانت الاحكام العرفية سائرة ومستمرة ، اذ نشرت الحكومة في الاحكام العرفية بوصفها غطاء للتلاعب بنتائج الانتخابات ، بمعنى انعدام الضمان لحرية الانتخاب وخروج الحكومة من دائرة الحياد [١١٥].

وعلى ذلك النحو ، زيفت الحكومة الانتخابات وعبثت بارادة الشعب وتمكنت الفئة الحاكمة من تكوين مجلس نيابي لا يختلف عن المجالس السابقة ، وقد حققت غرضها بعد ان حلت الاحزاب واعتقلت قادتها ، ولم تفرج حكومة نور الدين محمود عنهم ، الا بعد ان اطمانت على نتائج الانتخابات ، وبذلك نفذت خطة الوصي في اجهاض الانتفاضة ، وامتصاص السخط الشعبي في استخدام بعض الاساليب التي لا تنسجم مع رغبة الجماهير [١١٦] .

ومن الجدير بالذكر ، ان الذين فازوا في الانتخابات هم مرشحو حزب الاتحاد الدستوري الذي يراسه نوري السعيد والبلاط [١١٧].

ومن المفيد ان نشير الى ان انتخاب نواب تلك الدورة التي اجرتها حكومة نوري الدين محمود كانت في ظل قانون الانتخاب المباشر ولاول مرة في العهد الملكي ، بعد ان الغي قانون الانتخاب القائم على درجتين والذي كان يمثل مطلبا اساسيا من مطالب القوى الوطنية على مدى عقدين من الزمن ، الا ان مرسوم الانتخاب المباشر الذي صدر في عهد نور الدين محمود قد تعرض لانتقادات لاذعة ولا سيما بعد ان فاز اكثر من نصف اعضاء المجلس الجديد انذاك بالتزكية ، وقد ظهر بعد التجربة عيوب ذلك المرسوم الذي اصدر ارتجالا [١١٨] .

وبعد انتهاء الانتخابات قدم نور الدين محمود استقالته في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٥٣ ، فقبلت الاستقالة في الثالث والعشرين من الشهر ذاته عام ١٩٥٣ [١١٩] .

وفضلا عما تقدم ، عقد الحزب الوطني الديمقراطي مؤتمره السادس في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٣ ، واستعرض فيه كامل الجادرجي ، تطور الوضع السياسي في العراق منذ انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ ، والموقف العربي والعالمي ، كما تطرق الى مرحلة جميل المدفعي ، ومن ثم انتقل الى وزارة فاضل الجمالي ، واعلن موقف الحزب من الوزارة المذكورة مهاجما سياستها الداخلية ووصفها بالفشل التام وهاجم سياستها الخارجية واتهمها بخضوعها للتوجيهات الامريكية الانكليزية[١٢٠].

وبعد تاليف وزارة ارشد العمري الثانية في التاسع والعشرين من نيسان ١٩٥٤ ، حصل تقارب ملحوظ بين حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال من جهة ، وبعض التنظيمات السرية الشيوعية من جهة اخرى من اجل الوقوف بوجه الوزارة التي عرف عن رئيسها مقاومته للحياة الحزبية ، فتشكلت الجبهة الوطنية لخوض الانتخابات النيابية ، الا انها سرعان ما انحلت وبدات اطرافها بمهاجمة بعضها البعض مما هيا لوزارة نوري السعيد الثانية عشرة المؤلفة في الثالث من اب ١٩٥٤ ، فرصة القضاء على الحياة الحزبية العلنية ، اذ عمل نوري السعيد على شل الحياة الحزبية ، وقامت الحكومة بتعطيل الحزب الوطني الديمقراطي [١٢١].

وبذلك يمكن القول ان الاحزاب العلنية وفي مقدمتها الحزب الوطني الديمقراطي خلال تلك المرحلة القصيرة الممتدة بين سنتين ١٩٥٣ – ١٩٥٤ ساهم في طرح المطاليب الشعبية الملحة التي اشتملت على تاكيد احترام الحريات الديمقراطية ، وافساح المجال للنشاط الشعبي الجماهيري على جميع المستويات المهنية والنقابية ، والاهتمام بمعالجة مشكلات الجماهير والعناية بشؤون الاقتصادية والثقافية والصحية والدعوة الى القضاء على النظام الاقطاعي وتوزيع الاراضي على الفلاحين والمساهمة في معالجة القضايا القومية العربية ، والوقوف بوجه المشاريع الاستعمارية [١٢٢].

الخاتمة :-

يزخر تاريخ العراق السياسي بالكثير من الرموز الوطنية والشخصيات والاحزاب والتجمعات التي تركت اثارا واضحة على مسار الاحداث الساسية لاسيما المطالبة بالعناية بمصالح الشعب واوضاعهم الاجتماعية التي ترجمتها الصحيفة الناطقة للحزب (صوت الاهالي) التي عكست الوضع القائم انذلك كما ادت واجبها الوطني الصحافي في الدفاع عن حقوق الشعب على اكمل وجه .

لقد ادت تلك المطالب الوطنية للحزب الى اعتقال رئيس الحزب كامل الجادرجي من قبل الحكومة الملكية مع عدد من اعضاء حزبه وقضي سنوات عدة في سجن ابي غريب على اثر المظاهرات التي خرجت بهدف تشكيل وزارة وطنية برئاسة الجادرجي ، كما تم اغلاق الحزب بعدها بامر عسكري ، وذلك ان دل على شي انما يدل على اثر الحزب الواضح في تحريك الشارع العراقي وخشية الحكومة من ذلك النشاط الوطني المهدد لعرشها وبالتالي اثبت الحزب وطنيته من خلال التفاف شرائح المجتمع العراقي حول اهدافه الساعية الى بناء الوطن .

Abstract

Iraq's political history a lot of national symbols Abounding Which left traces a and personalities parties and gatherings Particularly demanding care clear path to political events interests of the people and their social conditions Translated by the party-speaking newspaper (the voice of parents) Which reflected the current situation as it led the national press and the duty to defend the rights of the people to the fullest. Resulted national demands of the party to the party full head Jadraji was arrested by the Royal Government with a number of members of his And spent several years in Abu

That came Ghraib prison on the impact of the demonstrations out , In order to form a national ministry, headed by Jadraji, As the party was shut down after the military order , And that, if anything, shows clearly the impact of moving the party in the Iraqi street, Fearing that the government of national activity threatened to throne And therefore the party proved his patriotism through segments of Iraqi society wrapped around his goals seeking to build a home.

المصادر :-

١- الأمير عبد الآله بن الملك علي بن الشريف حسين الهاشمي ،ولد في مدينة الطائف في الحجاز ١٩١٣ ،التجأ وعاش مع عائلته في مصر بعد تولي العائلة السعودية المنافسة للعائلة الهاشمية لمقاليد الأمور في الحجاز وشبه الجزيرة العربية،تلقى علومه في كلية فكتوريا في الاسكندرية بمصر،وفي عام ١٩٣٩ أختير وصيا على عرش العراق،ثم نودي به وليا للعهد بعد انتهاء الوصاية ١٩٥٣،وتتويج الأمير فيصل الثاني ملكا على عرش العراق،توفي عام ١٩٥٨ .

لمزيد من التفاصيل ينظر:جريدة العراق ، العدد٧١٩٨ ،١٩ تشرين الثاني ١٩٤٦

٢-جريدة المدى،العدد١٧٢٣ ،١٦ايلول ٢٠١٢ .

٣-هو فيصل بن الحسين ثالث أنجال الشريف حسين بن علي شريف مكة،ولد في الطائف (١٨٨٥ -١٩٣٣) ،نشأفي الحجاز،درس في الأستانة،تزوج ابنة عمه حزيمة وانجبت له ثلاث بنات والأميرغازي ،وأختير فيصل في ١٩١٣ نائبا عن مدينة جدة في مجلس المبعوثان في الأستانة ،يشارك مع والده في ثورته ضد الأتراك عام ١٩١٦ ،نودي به الثامن من اذار ١٩٢٠ ملكا دستوريا على البلاد السورية ورحل منها على أثر الأحتلال الفرنسي كلها،كأحسن دولة عربية خلال العشرنيات والثلاثينات الى أن

توفي في (برن) بسويسرا بالسكتة القلبية عن عمر ٤٨ عما ،ونقل جثمانة الى بغداد،أذ دفن في المقبرة الملكية بجانب الأعظمية.

لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد رؤوف البحراني،مذكرات رؤوف البحراني،لمحات عن وضع العراق في أوأخر العهد العثماني من ١٩٠٠ –١٩٢٠ ، تحقيق هبة الدين الحسيني، مطبعة العمال ،ب غداد ،١٩٣٣، ص٢٣٠ .

٤–فاضل حسين،تاريخ الحزب البوطني الديمقراطي١٩٤٦ –١٩٥٨ ،مطبعة الشعب،بغداد،١٩٦٣ ، ص ٣٠ .

٥– جريدة صوت الأهالي ،العدد ٢٨،٢٠٣ كانون الأول ١٩٤٥ .

٦– جريدة المدى ،العدد٢٩،٧٥ نيسان ٢٠١٠ .

٧–ولد في بغداد عام ١٨٨٣ ، سياسي واداري عراقي، تعلم بمدرسة الادارة استانبول ، وأشتغل بالحركة العربية في أوائل الحرب العالمية الأولى ، عين وزيرا للأوقاف ببغداد ١٩٢٦، فوزيرا للشؤون الأجتماعية ، وأنتخب رئيسا لمجلس النواب ١٩٤١، وتولي رياسة الوزارة عام١٩٤٤، ومثل العراق في جامعة الدول العربية اكثر من مرة.

لمزيد من التفاصيل ننظر: حميد المطبعي ، أعلام موسوعة وعلماء العراق ،ج١، بغداد،٢٠١١ ،ص٩٧.

٨– ولد في بغداد عام ١٨٩١ ،وترجع أصوله الى عشيرة البو مدلل من عشائر الدور ويرجع نسب هذه العشيرة الى جدهم العباس عم الرسول صلى الله عليه واله وسلم وتلقب عائلته بالسويدي نسبه الى جده الأكبر عبد الله السويدي ،سجن توفيق السويدي بعد الأطاحة بالملكية في العراق ، وصدر الحكم علية بالمؤبد ثم عفي عنه عام ١٩٦١ ، بعد قضاء ثلاث سنوات في السجن ثم غادر الى لبنان وعاش فيها الى أن توفي في لبنان عام ١٩٦٨ .

لمزيد من التفاصيل ينظر جريدة الزمان ،العدد٤٥١٦ ،١٨ أذار ٢٠١٢ .

٩- فاضل حسين ،المصدر السابق ، ص٣١ .

١٠- جريدة صوت الأهالي،العدد ٣٧ ،٢ نيسان ١٩٤٥ .

١١-عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ، ج٦، دار الشؤون الثقافية العامة ،١٩٩٠ ،ص ٢٩٦.

١٢-المصدر نفسه، ص٢٩٦ .

١٣-فاضل حسين،ا لمصدر السابق ، ص ٣١ .

١٤-ولد كامل الجادرجي ببغداد في ٤/ ٤ / ١٨٩٧ ،من اسرة عراقية ،كان والده رفعة الجادرجي من من الشخصيات البارزة في العهد الملكي ،كان قد تولى منصب أمين العاصمة عدة مرات ،أكمل دراسته الثانوية عام ١٩١٣ ، وامضى مدة في الجيش لبلوغه سن الجندية ،وكان في عهد الأحتلال البريطاني في مقدمة الشباب العاملين ضده ولما تسببت ثورة العشرين اشترك فيها مع والده فنفاهما البريطانيون مع بقية افراد الاسرة الى الأستانة ، كما دخل الجادرجي المدرسة الطبية التركية عام ١٩٢١ ،الا أنه قطع دراسته لأسباب أضطرارية وعاد مع الاسرة الى بغداد ، ودخل مدرسة الحقوق في بغداد ، وأنتمى الى حزب الآخاء الوطني الذي يرأسه ياسين الهاشمي عام ١٩٣٠ ،وفي عام ١٩٣٣ انظم الى جماعة الأهالي...

لمزيد من التفاصيل ينظر جريدة المدى،العدد ٥١٤، ١ حزيران ٢٠١١ .

١٥-ولد محمد حسين حديد عام ١٩٠٧ في مدينة الموصل ،في أسرة تجارية وزراعية غنية،ويعد والده حسين جلبي حديد واحدا من اغنياء الموصل ،أكمل فيها دراسته الأبتدائية والمتوسطة،والتحق بالمدرسة الأعدادية الملحقة بالجامعة الامريكية في بيروت،وبدأت أهتماماته السياسية والاقتصادية في سن مبكرة ،وتابع الكتابات

الراديكالية التي كتبت عن الأشتراكية ،نال البكالوريوس عام ١٩٣١ ، ثم عاد الى بغداد وعمل في وزارة المالية ،وفي تأسيس جماعة الأهالي ، ثم انضم الى جمعية الأصلاح الشعبي ،وفي عام ١٩٤٦ اصبح نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي توفي عام ١٩٩٩ .

لمزيد من التفاصيل ينظر : حميد المطبعي ، موسوعة أعلام وعلماء العراق،ج١ ، بغداد، ٢٠١١، ص ٥٣١ .

١٦-جريدة المدى، العدد ٦٣ ، ٥ نيسان ٢٠١٢ .

١٧-المصدر نفسه .

١٨-مجلة أرشيف الناس ، العدد ١٥ ،١٩ تشرين الثاني ٢٠١٢ .

١٩-المصدر نفسه.

٢٠- مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٤٠ ،٢٨ نيسان ١٩٧٣ .

٢١-المصدر نفسه .

٢٢-جريدة صوت الاهالي،العدد٤١ ،٢ نيسان ١٩٤٥ .

٢٣- جريدة صوت الاهالي،العدد٥٦ ،١٢ ايار ١٩٤٦ .

٢٤- المصدر نفسه .

٢٥-عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ، ج٧ ، ص ص ١٩ -٤١ .

٢٦-فاضل حسين ،المصدر السابق ،ص ٣٢.

٢٧-المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

٢٨-حسين جميل ،الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ موقف جماعة الاهالي منها ، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد ،١٩٨٣ ، ص ٣٤٨ .

٢٩–ولد في مدينة الموصل عام ١٨٨٨ ،أكمل دراساته في مجال الهندسة عام ١٩٠٨ في أسطنبول زمن الحكم العثماني في العراق .من أهم المشاريع التي نفذها كمهندس قبل دخوله معترك السياسة كان أعمار المسجد الأقصى في القدس الذي تم في العهد السلطان عبد الحميد الثاني ،كما شغل منصب رئيس الوزراء في العراق من ٤ حزيران ١٩٤٦ ولغاية ١٤ كانون الأول من نفس العام أي لمدة ٦ أشهر ،ومن المناصب الاخرى التي شغلها العمري هو منصب وزير الدفاع عام ١٩٤٨ ،أستقال من الحياة السياسية عام ١٩٦٨ وتوفي في عام ١٩٧٨ عن عمر يناهز ٩٠ عاما

لمزيد من التفاصيل ينظر حميد المطبعي،موسوعة اعلام وعلماء العراق ، ج١ ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٥٤٠ .

٣٠–جريدة النبراس ، العدد ٧٣ ، تشرين الأول ٢٠١٢ .

٣١– هو نوري بن سعيد بن صالح ابن الملاطة القره غولي،ولد في بغداد عام ١٨٨٨ ، وتخرج من الاكاديمية العسكرية التركية في اسطنبول ،خدم في الجيش العثماني، وساهم في الثورة العربية ،وانظم الى الامير فيصل في سوريا وبعد فشل تأسيس مملكة الامير فيصل في سوريا على يد الجيش الفرنسي ،عاد الى العراق ،وشغل منصب رياسة الوزراء في المملكة العراقية (١٤)مرة،من وزارة ٢٣ آيار ١٩٩٣٠ الى وزارة ١ مايس ١٩٥٨. توفي عام ١٩٥٨ .

لمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر عصمت سعيد ، نوري سعيد رجل الدولة والأنسان ، د.ن، لندن،١٩٩٢ ص ٣٥٨ ،حنا بطاطو،العراق ج١ ،بيروت،١٩٧٠ ،ص ٣٥٦.

٣٢– جريدة صوت الاهالي ، العدد ١١٧٠ ،١٥ أيار ١٩٤٦ .

٣٣- مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ،دار الطليعة ،بيروت ،١٩٧٠،ص ١٣٦ .

٣٤-المصدر نفسه ،ص١٣٦ .

٣٥-جريدة صوت الاهالي ،العدد ١١٨١، ٢ حزيران ١٩٤٦ .

٣٦- جريدة صوت الاهالي ،العدد ١١٨٣، ٢ حزيران ١٩٤٦ .

٣٧- جريدة صوت الاحرار،العدد ٤٦٦، ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ .

٣٨- جريدة صوت الاهالي ،العدد ١٢٠٥ ،٣٠ حزيران ١٩٤٦ .

٣٩- جريدة صوت الاهالي ،العدد ٥٦ ،٣ تموز ١٩٤٦.

٤٠- جريدة صوت الاهالي ،العدد ١٢٢٨ ،٢٨ تموز ١٩٤٦ .

٤١-فاضل حسين ، المصدر السابق، ص ٥٨ .

٤٢-كامل الجادرجي، مذكرات وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ،المصدر السابق ،ص ١٣٤ .

٤٣- المصدر نفسه ،ص ١٣٤ .

٤٤-جريدة الزمان ، العدد ٢٨٠٤ ،٣١ كانون الاول ١٩٤٦ .

٤٥-جريدة الوطن، العدد ٢٥٨ ، ١٤ كانون الاول ١٩٤٦ .

٤٦- ولد في مدينة الناصرية في محلة الجامع الكبير عام ١٩٠٠ ، في اسرة فقيرة الحال واب يعمل نجارا ، دخل الرشدية العثمانية في بغداد وتركها لينضم الى المدرسة الجعفرية ومنها الى كلية الحقوق فتخرج فيها عام ١٩٢٥ ،وعين حاكم صلح في مدينتي الهندية والسماوة ،وفي عام ١٩٣٣ عين وزيرا للمعارف في وزارة جميل المدفعي ،ووزيرا للعدلية في حكومتة حكمت سليمان التي تشكلت في ظل انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦ . ومنذ ايام شبابه الاولى كان مبالا الى الزعامة ،وعرف بموالاته

الاسرة المالكة حتى اذا قمت انتفاضة مايس ١٩٤١ بقيادة الضباط القوميين أوظف صالح جبرطاقاته للقضاء عليها ، فقد لجأ أليه كل من الذي رأس حكومة الانتفاضة بأعتقاله وفصله من الوظيفة ، كماعد أحد رؤساء الوزارة في العهد الملكي ، وتوسعت شهرته بعد ارتباط أسمه بمعاهدة بور تسموث بين العراق وبريطانيا عام ١٩٤٨ .

لمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر: حميد المطبعي ،موسوعة اعلام وعلماء العراق ،موسوعة الزمان ،بغداد،٢٠١١ ،ص ٣٧٣ .

٤٧- جريدة الزمان ، العدد ٣١٢٨ ،٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ .

٤٨-عبد الرزاق الحسيني ،تاريخ الوزارت العراقية ،المصدر السابق ،ج ،ص ٣١١ .

٤٩-صدر الدين شريف الدين ،سحابة بور تسموث،الكشاق،بيروت،١٩٤٨ ،ص ١٥٢ .

٥٠-المصدر نفسه،ص ١٥٢ .

٥١-هو محمد السيد حسن الصدر ، من عائلة دينية معروفة عرفت بالتقوى وحب المواطنين ،ولد في مدينة الكاظمية ببغداد عام ١٨٨٣،ثم انتقل مع والده الى سامراء والنجف ،اذ درس الفقه والمنطق والفلسفة تربى منذ نعومته اظفاره على القيم الاسلامية الحميدة من حسن اخلاق ومعاملة طيبة،عرف عنه تمسكه بالروح الوطنية العالية فوقف بصلابة ضد الظلم والتعسف العثماني ،وعندما احتلت بريطانيا العراق جاهر بمعاداة الاحتلال وبع قيام الحياة النيابية في العراق منذ عام ١٩٢٥، أختير محمد الصدر عينا دائميا في مجلس الاعيان ورئيسا لهذا المجلس، وفي اوائل كانون الثاني عام ١٩٤٨ ، عمت العراق التظاهرات عندما نشرت نصوص الاتفاقية العراقية البريطانية التي اعتبرها العراقيون اجحافا لحقوق العراق ، ولم تتوقف الاضرابات الا

باستقالة صالح جبر في السابع والعشرين في كانون الثاني ١٩٤٨ ، فأصبح محمد الصدر رئيس الوزراء الجديد .

لمزيد من التفاصيل ننظر جريدة المدى، العدد ٤٩٤٩ ، ١٨ تموز ٢٠١٢ .

٥٢–جريدة صوت الاحرار ،العدد ٤٦٧ ، ٣ كانون الثاني١٩٤٨ .

٥٣– كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي ،المصدر السابق ،ص ٢٥٠ .

٥٤–جريدة الزمان ،العدد ٣١٢٠ ،٣١ كانون الثاني ١٩٤٨ .

٥٥– مؤيد ابراهيم الونداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ،١٩٤٤–١٩٥٨، ط ١ ،دار الشؤون الثقافية ،بغداد ،١٩٩٢ ، ص ٨٤ .

٥٦–المصدر نفسه ،ص ٨٤ .

٥٧– عبد الرزاق الحسيني ، المصدر السابق ،ج ٧، ص ٣١٩ .

٥٨– جريدة صوت الاهالي ،العدد ١٤٨٥ ،١٨ نيسان ١٩٤٨ .

٥٩– المصدر نفسه.

٦٠–علي ممتاز الدفتري:ولد عام ١٩٠٠ في بغداد .خريج المدارس التركية والحقوق العراقية تزوج من ابنة ياسين الهاشمي عام ١٩٣٣ .اصبح نائبا ووزيرا في العهد الملكي اكثر من مرة للمزيد من التفاصيل من حياته ينظر الجمهورية العراقية ، وزاره المالية هيئة التقاعد الوطنية ، ملف اضبارة المتقاعدين ، رقم ٩٨٤ ،٣١، أضبارة علي ممتاز الدفتري ، رقم الاضباره ٣١٠٠٩٨٠٠٦

٦١– جريدة الزمان ، العدد ٣٢٥٩ ،٢ تموز ١٩٤٨ .

٦٢– عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ،ج ٧، ص ٣١١ .

٦٣–جريدة لواء الاستقلال،العدد ٣٦٣ ، ٣ نيسان ١٩٤٨ .

٦٤–المصدر نفسه.

٦٥– جريدة لواء الاستقلال ،العدد ٣٥١ ، ١٨ نيسان ١٩٤٨ .

٦٧– جريدة صوت الاهالي ، العدد ١٤٤٨ ، ٢٨ اذار ١٩٤٨ .

٦٨– م . م . ن ، الدورة الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي ، ١٩٤٨ ، الجلسة الرابعة ، ص ٣٩ .

٦٩ – كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي والحزب الوطني الديمقراطي ، المصدر السابق ، ص٣١٠ .

٧٠– جريدة لواء الاستقلال ، العدد ٣٥١ ، ١٨ نيسان ١٩٤٨ .

٧١– ولد عام ١٨٩١ ، وهو سياسي ودبلوماسي عراقي ، اصبح في عام ١٩٢٤ عضوا في المجلس التاسيسي العراقي كممثل للحلة وممثل سياسيا للعراق في لندن عام ١٩٢٧ ، ووزير ا للداخلية في العراق عام ١٩٣١ ، ومندوبا للعراق في عصبة الامم المتحدة ثم سفيرا متجولا للعراق في اوربا ، وفي عام ١٩٥٨ اعتقل مزاحم الباجه جي ، وفي عام ١٩٨٢ توفي في الامارات ودفن فيها .

لمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر جريدة المؤتمر ، العدد ٢٩٨٣ ، ٥ حزيران ٢٠١٤ .

٧٢– جريدة الوطن ، العدد ٤٢٨ ، ٤ ايار ١٩٤٨ .

٧٣ – جريدة العصور ، العدد ١٩ ، ١٤ ايار ١٩٤٨ .

٧٤ – جريدة صوت الاحرار ، العدد ٥٥٧ ، ٣ ايار ١٩٤٨ .

٧٥– فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، ص ص ٢٣٠ – ٢٣١ .

٧٦– جريدة الاستقلال ، العدد ٣٧٢ ، ١٣ ايار ١٩٤٨ .

٧٧– م . م . ن ، الدورة الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي ، ١٩٤٨ ، الجلسة الاولى ، ص ص ٣ – ٤ .

٧٨ – جريدة صدى الايام ، العدد ٢٣ ، ١٦ ايار ١٩٤٨ .

٧٩– عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧، المصدر السابق ، ص ص ٣٥٠ – ٣٥١ .

٨٠– ولد في الموصل عام ١٨٩٩ ، من اسرة كردية عراقية ، وانهى دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، التحق بالجيش العراقي عام ١٩٢١ ، وشغل مراكز عسكرية عديدة منها ، معلم في كلية الاركان ، ملحق عسكري في لندن ، وقائد فرقة في الجيش العراقي ، اصبح رئيسا لاركان الجيش العراقي عام ١٩٥١ ، ورفع الى رتبة عميد (وهي تعادل رتبة فريق حاليا) عام ١٩٥٢ ، توفي عام ١٩٨١ .

لمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر جريدة المدى ، العدد ١٣٠ ، ١٦ اذار ٢٠١٤ .

٨١– جريدة صوت الاهالي ، العدد ١٥٠٠ ، ٢ ايار ١٩٤٨ .

٨٢– المصدر نفسه .

٨٣ – جعفر عباس حميدي ، الانتخابات النيابية في العراق في العهد الملكي ١٩٢٥ – ١٩٥٨ ، دراسة تحليلية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٣٦ .

٨٤– المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

٨٥– المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

٨٦– جريدة الاهالي ، العدد ١٢٥ ، ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ .

٨٧– جريدة الجبهة الشعبية العدد ٥٠ ، ٢٧ ايلول ١٩٥١ .

٨٨– جريدة الجبهة الشعبية ، العدد ٥٣ ، ١ تشرين الاول ١٩٥١ .

٨٩- جريدة الجبهة الشعبية ، العدد ٢٨٥ ، ٦ تموز ١٩٥٢ .

٩٠- ولد مصطفى محمود حميد العمري في مدينة الموصل عام ١٨٩٤ ، ينتمي الى الاسرة العمرية في الموصل كما انهى دراسته الابتدائية والمتوسطة فيها حتى اصبح معلما في احدى مدارسها ، ثم جاء الى بغداد عام ١٩١٣ ، وانضم الى مدرسة الحقوق وعين في الوقت نفسه كاتبا في دائرة المعارف ، كما شغل العديد من المناصب منها وزيرا للداخلية عام ١٩٣٦ ، وعضوا بمجلس الاعيان ، ووزيرا للداخلية في وزارة جميل المدفعي عام ١٩٣٧ ، ووزيرا للعدلية عام ١٩٤١ ، ووزيرا للداخلية في حكومة حمدي الباجه جي عام ١٩٤٤ ، كما عهد الوصي عبد الاله الى مصطفى العمري بتشكيل الوزارة عام ١٩٥٢ .

لمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر جريدة البيئة الجديدة ، العدد ٧٣ ، ١٤ تشرين الثاني ، ٢٠١١ .

٩١- نذير فنصة ، ايام حسين الزعيم ١٣٧ يوم هزت سوريا ، د . م ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٧ – ٣٢ .

٩٢ – حسن العطار ، الوطن العربي دراسة مركزة لتطوراته السياسية الحديثة ، مطبعة اسد ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص ٤٣ .

٩٣- المصدر نفسه ، ص ٤٣ .

٩٤ – جريدة الحوادث ، العدد ٢٩٤٤ ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

٩٥- جريدة الجبهة الشعبية ، العدد ٣٧٩ ، ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢ .

٩٦- جريدة لواء استقلال ، العدد ١٧١٢ ، ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٢ .

٩٧- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص ص ٣٢٧ – ٣٣١ .

٩٨- المصدر نفسه ، ص ٣٣١ .

٩٩- ولد في مدينة بغداد عام ١٩٠٠ ، واصل عائلته كردية من مدينة حلبجة ويرجع نسب عائلته الى سلالة بابان وهي من الاسرة الكردية في كردستان العراق ، وكانت لاسرته مجالس دينية وعلمية وادبية يتردد عليها العلماء من اهل بغداد ، كما تقلد مناصب عديدة منها قاضي في المحاكم العراقية ، ومتصرفا ومحافظ لمدينة كربلاء ، ووزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد ، ووزيرا للدفاع ووزيرا للمعارف في وزارة علي جودت الايوبي الثالثة كما عمل لفترة طويلة رئيسا للديوان الملكي ، وفي عام ١٩٥٨ ، اصبح رئيسا للوزراء توفي عام ١٩٧٦ ، لمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر احمد مختار بابان ، مذكرات احمد مختار بابان ، اخر رئيس للوزراء في العهد الملكي ، ترجمة كمال مظهر احمد ، المؤسسة العربية للدراسة والنشر ، ١٩٩٩ ، ص ٨ .

١٠٠- جريدة الحوادث ، العدد ٢٩٣٥ ، ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٢ .

١٠١- جريدة الاهالي ، العدد ١٢٢ ، ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٢ .

١٠٢- هو جميل بن محمد اغا ، ولد في الموصل عام ١٨٩٠ ، من اسرة عسكرية اذ كان والده ضابطا في الجيش العثماني ، وبعد حصوله على الشهادة الاعدادية رحل الى استانبول منتميا الى الهندسة العسكرية فتخرج منها ضابطا في صنف المدفعية ، وشارك مع الجيش العثماني في حرب البلقان ، وبعد دخول الجيش العربي الى دمشق عام ١٩١٨ عين المدفعي امرا لموقع دمشق فمستشارا عسكريا لفيصل ، وقد اسهم بفعالية من احداث ثورة العشرين وهم من رؤساء الوزارة العراقية ، توفي عام ١٩٥٨ .

لمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر ، حميد المطبعي ، موسوعة اعلام وعلماء العراق ، مؤسسة الزمان ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١٥٦ .

١٠٣– ولد في الموصل عام ١٨٨٥ واكمل فيها الرشيدية العثمانية الابتدائية ثم انتقل الى المدرسة الرشدية العسكرية ببغداد ، ومن زملائه في تلك المدرسة نوري السعيد وطه الهاشمي ، رحل الى استانبول وتخرج في كليتها العسكرية عام ١٩٠٦ وعين ضابطا في دائرة الاركان العسكرية ببغداد ومعاونا لمدير مدرسة صغار الضباط ، انظم الى جمعية العهد التي تضم الضباط العرب في الجيش العثماني ، ثم عاد بصحبة الملك فيصل الاول الى العراق فعين متصرفا للحلة عام ١٩٢١ ثم متصرفا لكربلاء ثم الناصرية ووزيرا للداخلية عام ١٩٢٣ ، عارض انتفاضة مايس ١٩٤١ ، وندد بزعمائها وفي عام ١٩٤٢ اصبح اول وزيرا مفوض للعراق في الولايات المتحدة الامريكية ، وفي عام ١٩٤٩ شكل الوزارة مرة اخرى ، توفي عام ١٩٦٩ .

لمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر حميد المطبعي ، موسوعة اعلام وعلماء العراق ، مؤسسة الزمان ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٥٥٦ .

١٠٤– جريدة النبا ، العدد ١٢٥٩ ، ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

١٠٥ – م . م . ع . ، الاجتماع الاعتيادي ٢٦ لسنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣ ، ص ١١ .

١٠٦ – جريدة الشعب ، العدد ٢٤١٤ ، ٢ كانون الثاني ١٩٥٣ .

١٠٧ – جريدة الزمان ، العدد ٤٦٣٨ ، ١٨ كانون الثاني ١٩٥٣ .

١٠٨ – م . م . ن ، الدورة الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي ١٩٥٢ – ١٩٥٣ ، الجلسة الاولى ، ص ص ١ – ٥ .

١٠٩ – جريدة النهضة ، العدد ٥١٦ ، ١٥ كانون الثاني ١٩٥٣ .

١١٠– م . م . ن ، الدورة الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ – ١٩٥٤ ، الجلسة الثلاثين ، ص ص ٦٥٥ – ٦٥٦ .

١١١– محمود شبيب ، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية ١٩٥٠ – ١٩٥٨ ، مطبعة واوفيست عشتار ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٧٢ .

١١٢– المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

١١٣ – جريدة الحوادث ، العدد ٢٩٧٦ ، ١٧ كانون الاول ١٩٥٢ .

١١٤– جريدة الزمان ، العدد ٤٦١٩ ، ٢٧ كانون الاول ١٩٥٢ .

١١٥– المصدر نفسه .

١١٦– علي عبد شناوة ، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى عام ١٩٦٥ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ٢٧٨ .

١١٧– المصدر نفسه ٢٧٨ .

١١٨– جريدة الشعب ، العدد ٢٤٣٣ ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٣ .

١١٩– المصدر نفسه .

١٢٠– فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢ .

١٢١– جريدة الزمان ، العدد ٢٨ ، ٣٨ تموز ١٩٥٢ .

١٢٢– جريدة الاهالي ، العدد ٣٤ ، ١٣ تموز ١٩٥٢ .